

The Dynamic Relationship Between Macroeconomic Variables and Banking Activity Indicators in the Commercial Bank of Syria

Abeer Mohsen Hasan * 
Dr. Yasira Dribati **

(Received 16 / 4 / 2026. Accepted 18 / 5 / 2026)

□ ABSTRACT □

This study aims to analyze the dynamic relationship between macroeconomic variables and banking activity indicators in the Commercial Bank of Syria over the period 2000–2023, using quarterly data. The independent variables include economic growth, inflation rate, exchange rate, and interest rate, while the dependent variables are return on assets, return on equity, and the loan-to-deposit ratio. The study adopts both the descriptive-analytical and quantitative econometric approaches. Phillips–Perron unit root test, Johansen cointegration test, and the Vector Error Correction Model were employed. The results show that all variables are stationary at the first difference and that five cointegrating relationships exist among them, confirming the presence of a long-run equilibrium relationship between macroeconomic variables and banking activity indicators. The findings also reveal that the interest rate was the most influential variable in banking indicators, while inflation had a dual effect depending on the indicator considered. In addition, the error correction coefficients indicate different speeds of adjustment toward long-run equilibrium. Overall, the results confirm that banking activity in the Commercial Bank remained strongly linked to fluctuations in macroeconomic environment.

Keywords: Economic Growth - Inflation Rate - Exchange Rate - Banking Activity Commercial Bank of Syria.

Copyright  :Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* PhD Student – Department of Statistics and Programming – Faculty of Economics – University of Latakia (formerly tishreen) , Latakia, Syria. abeerh912@gmail.com

** Professor – Department of Statistics and Programming – Faculty of Economics – University of Latakia (formerly tishreen) , Latakia, Syria. yassera.draibati@latakia-univ.edu.sy

العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري

عبيد محسن حسن * 

د. يسيرة دريباتي **

(تاريخ الإيداع 16 / 4 / 2026. قبل للنشر في 18 / 5 / 2026)

□ ملخص □

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري خلال المدة 2000-2023، بالاعتماد على بيانات ربعية شملت النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وسعر الصرف ومعدل الفائدة بوصفها متغيرات مستقلة، والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ونسبة القروض إلى الودائع بوصفها متغيرات تابعة. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي الكمي، واستخدم اختبار فيليبس-بيرون للاستقرارية، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، ونموذج شعاع تصحيح الخطأ. أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وأن بينها خمس علاقات تكامل مشترك، مما يؤكد وجود توازن طويل الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي. كما تبين أن معدل الفائدة كان الأكثر تأثيراً في المؤشرات المصرفية، في حين أدى التضخم دوراً مزدوجاً بحسب طبيعة المؤشر، وأظهرت معاملات تصحيح الخطأ وجود سرعة تكيف متفاوتة نحو التوازن حيث تؤكد النتائج أن النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري ظل شديد الارتباط بتقلبات البيئة الاقتصادية الكلية في سورية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي - معدل التضخم - سعر الصرف - النشاط المصرفي - المصرف التجاري السوري.

حقوق النشر  : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب

الترخيص CC BY-NC-SA 04

* طالب دكتوراه - قسم الإحصاء والبرمجة - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - اللاذقية - سورية.

abeerh912@gmail.com

** أستاذ - قسم الإحصاء والبرمجة - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - اللاذقية - سورية.

yassera.draibati@latakia-univ.edu.sy

1- مقدمة:

تُعدّ العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي من القضايا الجوهرية في التحليل الاقتصادي والمالي، لأن كفاءة المصارف وربحيته لا ترتبط فقط بخصائصها الداخلية، بل تتحدد أيضاً في ضوء البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها وما تتضمنه من تغيرات في الطلب الكلي والأسعار والفائدة وسعر الصرف [1]. كما أن تطور الأداء المصرفي في الاقتصادات التي تتعرض لتحولات نقدية ومالية متسارعة يجعل من الضروري دراسة أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في قدرة المصارف على الاستمرار في تقديم خدماتها وتحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار [2]. وقد بينت الأدبيات التطبيقية الحديثة أن مؤشرات النشاط المصرفي، ولا سيما العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ونسبة القروض إلى الودائع، تتأثر بدرجات واتجاهات مختلفة بحسب طبيعة المتغيرات الكلية السائدة وهيكل القطاع المصرفي ومستوى تطور الاقتصاد [3]. وفي الحالة السورية يكتسب هذا الموضوع أهمية أكبر، لأن المصرف التجاري السوري يمثل إحدى المؤسسات المصرفية الرئيسة المرتبطة بتمويل النشاط التجاري والاقتصادي، الأمر الذي يجعله نموذجاً مناسباً لتحليل كيفية انتقال أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى مؤشرات نشاطه المصرفي [4]. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى دراسة ديناميكية متكاملة تكشف طبيعة العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف ومعدل الفائدة من جهة، ومؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري من جهة أخرى، بما يسهم في تقديم فهم أدق لآليات التفاعل بين القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي في بيئة تتسم بدرجة مرتفعة من التقلب وعدم اليقين.

1-1 مراجعة الدراسات السابقة

هدفت دراسة سكيف، قاسم، ومحمد (2024)، المعنونة (تقييم مدى توافر متطلبات جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف العامة: دراسة ميدانية على المصارف العامة في مدينة دمشق)، وهي دراسة ميدانية وصفية تحليلية منشورة في مجلة جامعة اللاذقية للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية [1] إلى تقييم مدى توافر متطلبات جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف العامة بمدينة دمشق، مع التركيز على مستوى الجاهزية التنظيمية والفنية والبشرية اللازمة لتطوير الخدمة المصرفية وتحسين كفاءتها. واعتمدت الدراسة منهجاً ميدانياً وصفيّاً تحليلياً بالاستناد إلى جمع البيانات من البيئة المصرفية العامة وتحليلها لقياس مستوى توافر أبعاد الجودة ومتطلباتها. وتوصلت إلى أن تطوير الخدمات المصرفية يرتبط بدرجة واضحة بتوافر البنية التنظيمية والتقنية والموارد البشرية المناسبة، وأن تحسين جودة الخدمة المصرفية يسهم في رفع كفاءة الأداء المصرفي وتعزيز القدرة على الاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، وهو ما يدعم أهمية دراسة العوامل المؤثرة في نشاط المصارف العامة السورية من منظور أشمل يربط بين الأداء المصرفي والمتغيرات المحيطة به.

وسعت دراسة إسماعيل (2023)، المعنونة (نمذجة أثر الصدمات في تقلبات سعر صرف الحوالات بالليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي)، وهي دراسة قياسية زمنية منشورة في مجلة جامعة اللاذقية للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية [2] إلى نمذجة أثر الصدمات في تقلبات سعر صرف الحوالات بالليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، من خلال تحليل سلوك سعر الصرف في بيئة اقتصادية تتسم بارتفاع عدم اليقين وتكرار الاضطرابات النقدية. واعتمدت الدراسة منهجاً قياسيّاً زمنياً يركز على تحليل الصدمات وتقلبات سعر الصرف باستخدام أدوات كمية مناسبة لطبيعة السلسلة الزمنية. وأظهرت النتائج أن سعر الصرف في سورية يتسم

بحساسية عالية للصدمات النقدية والاقتصادية، وأن التقلبات في هذا المتغير لا تمثل مجرد تغيرات عابرة، بل تشكل عاملاً مؤثراً في البيئة الاقتصادية والمالية ككل، بما في ذلك النشاط المصرفي. وتبرز أهمية هذه النتيجة بالنسبة للبحث الحالي من كون سعر الصرف يمثل أحد المتغيرات الكلية الرئيسية التي يحتمل أن تنتقل آثارها إلى مؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري.

أما دراسة (Mirović, Laporšek, and Anđelić (2024)، المعنونة Modelling Profitability Determinants in the Banking Sector: The Case of the Eurozone، وهي دراسة قياسية تطبيقية على القطاع المصرفي في منطقة اليورو منشورة في مجلة **Mathematics [3]** فقد هدفت إلى نمذجة محددات الربحية في القطاع المصرفي في منطقة اليورو، مع التركيز على دمج العوامل الداخلية بالمؤشرات الاقتصادية الكلية لتفسير اختلافات الأداء المصرفي بين البنوك. واعتمدت الدراسة منهجاً كمياً اقتصادياً لتحليل أثر مجموعة من المحددات على مؤشرات الربحية المصرفية، وبصورة خاصة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية. وقد توصلت إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الفائدة، تؤدي دوراً مهماً في تفسير ربحية المصارف إلى جانب العوامل الخاصة بكل مصرف، وأن اتجاهات التأثير تختلف باختلاف البيئة المصرفية والاقتصادية. وتوفر هذه الدراسة سنداً نظرياً وتطبيقياً مهماً للبحث الحالي، لأنها تؤكد أن تحليل مؤشرات النشاط المصرفي يجب أن يتم ضمن إطار ديناميكي يربطها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

وتناولت دراسة الخزاعلة والحوالة (2015)، المعنونة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في عوائد البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 1990-2013، وهي دراسة عربية قياسية غير سورية منشورة في مجلة المنارة للبحوث والدراسات [5]، أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في عوائد البنوك التجارية الأردنية. واعتمدت الدراسة منهجاً قيسياً لتحليل العلاقة بين البيئة الاقتصادية الكلية والأداء المصرفي. وأظهرت نتائجها أن المتغيرات الكلية تؤثر بدرجات مختلفة في عوائد البنوك، بما يؤكد أن الأداء المصرفي لا يتحدد فقط بالعوامل الداخلية للمصرف، بل يتأثر أيضاً بمسار النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الفائدة وغيرها من المتغيرات العامة. وتكمن أهمية هذه الدراسة للبحث الحالي في أنها تمثل دليلاً عربياً غير سوري على ارتباط الأداء المصرفي بالبيئة الاقتصادية الكلية، بما يعزز الإطار النظري للبحث ويفتح مجالاً للمقارنة بين الحالة السورية وحالات عربية أخرى.

التعليق على الدراسات السابقة ومساهمة البحث

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن الأدبيات العربية والأجنبية قد أكدت بصورة متكررة أهمية العوامل الاقتصادية الكلية في تفسير أداء المصارف وربحياتها، كما بينت أن متغيرات مثل التضخم وسعر الصرف ومعدل الفائدة والنمو الاقتصادي تؤدي دوراً مهماً في تشكيل بيئة العمل المصرفي وتحديد كفاءة نشاطه [2][3][5]. كما أظهرت بعض الدراسات السورية اهتماماً متزايداً بتحليل جودة الخدمات المصرفية والاختلالات النقدية والتشغيلية في القطاع المصرفي العام [1]، إلا أن معظم هذه الدراسات اتجهت إما إلى تناول جانب مصرفي جزئي كجودة الخدمة أو المخاطر أو الائتمان، أو إلى تحليل متغير كلي منفرد مثل سعر الصرف، دون بناء إطار قياسي ديناميكي متكامل يربط بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي في مصرف سوري عام محدد عبر فترة زمنية ممتدة. كذلك فإن جانباً مهماً من الأدبيات الأجنبية ركز على عينات مصرفية دولية أو إقليمية واسعة، وهو ما يمنحها قيمة تفسيرية عامة، لكنه لا يعكس بالضرورة خصوصية البيئة السورية بما تنسم به من

تحولات هيكلية واختلالات نقدية ومالية استثنائية [3][6]. ومن هنا تتمثل مساهمة البحث الحالي في سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل قياسي ديناميكي موجه إلى المصرف التجاري السوري بوصفه حالة تطبيقية ذات أهمية محورية في الاقتصاد السوري، وذلك عبر دمج أربعة متغيرات اقتصادية كلية هي النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف ومعدل الفائدة مع ثلاثة مؤشرات للنشاط المصرفي هي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ونسبة القروض إلى الودائع، ضمن إطار منهجي يعتمد اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بما يسمح بالكشف عن طبيعة العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل وآليات التكيف نحو التوازن، وهو ما يمنح البحث قيمة علمية وتطبيقية في تفسير سلوك النشاط المصرفي في سورية وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في رسم السياسات النقدية والمصرفية.

وتختلف مساهمة البحث الحالي عن الدراسات السابقة التي اعتمدت عينات مصرفية دولية أو إقليمية واسعة في أن تلك الدراسات تهدف غالباً إلى الوصول إلى تعميمات قطاعية عابرة للبلدان، بينما يركز البحث الحالي على التحليل العميق لحالة مصرفية واحدة ذات خصوصية مؤسسية واقتصادية واضحة. فالمصرف التجاري السوري لا يستخدم هنا بوصفه بديلاً إحصائياً عن كامل القطاع المصرفي السوري، بل بوصفه حالة تطبيقية كاشفة تسمح بتتبع العلاقة الديناميكية بين البيئة الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي في سياق سوري محدد. وبذلك ينتقل البحث من منطق التعميم الواسع إلى منطق التفسير المعمق، وهو ما يعد مناسباً عندما تكون البيئة الاقتصادية محل الدراسة قد شهدت تحولات حادة وصدمات كلية يصعب تمثيلها من خلال مقارنات مصرفية عامة.

تتمثل إضافة البحث الحالي في أنه لا يعيد استخدام المتغيرات والأدوات القياسية بوصفها تكراراً للدراسات السابقة، بل يوظفها لاختبار علاقة نظرية مستقرة داخل بيئة سورية شديدة الخصوصية اتسمت بصدمات سعر الصرف والتضخم والتحولات النقدية. كما أن الاختصار على المصرف التجاري السوري يمثل اختياراً منهجياً لدراسة حالة مصرفية عامة محورية، وليس ادعاءً بتمثيل كامل القطاع المصرفي السوري. ومن ثم فإن قيمة البحث تكمن في التحليل الزمني المعمق لحالة سورية قابلة للمقارنة لاحقاً مع دراسات قطاعية أوسع.

2-1 مشكلة البحث:

تتطلب مشكلة البحث من أن النشاط المصرفي في سورية يعمل ضمن بيئة اقتصادية كلية اتسمت خلال السنوات الماضية بدرجة مرتفعة من التقلب وعدم الاستقرار، تجلت في تغيرات واضحة في معدلات النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف ومعدلات الفائدة، الأمر الذي يربح انعكاس هذه المتغيرات على مؤشرات الأداء والنشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري. وعلى الرغم من أهمية هذا الترابط، فإن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات لم تُدرس بصورة ديناميكية متكاملة في إطار تطبيقي يركز على المصرف التجاري السوري بوصفه أحد أهم المصارف العامة في الاقتصاد السوري. ولا يتعامل البحث مع المصرف التجاري السوري بوصفه ممثلاً إحصائياً كاملاً للقطاع المصرفي السوري، بل بوصفه حالة مصرفية عامة محورية تسمح بتحليل معمق لتفاعل مؤشرات النشاط المصرفي مع المتغيرات الاقتصادية الكلية في بيئة شهدت تقلبات نقدية واقتصادية حادة. ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما طبيعة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري خلال المدة 2000-2023؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:

- 1- هل توجد علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي؟ في ضوء أن هذه المتغيرات تنتم بطابع زمني تراكمي، وأن أثرها في مؤشرات الربحية والتوظيف الائتماني لا يظهر دائماً بصورة فورية، بل قد يتشكل عبر مسار ممتد من التفاعل بين البيئة الاقتصادية والنشاط المصرفي.
- 2- هل توجد استجابات قصيرة الأجل لمؤشرات النشاط المصرفي تجاه تغيرات المتغيرات الاقتصادية الكلية، وكيف يجري تصحيح الانحرافات المؤقتة عن التوازن طويل الأجل؟ بما يسمح بقياس سرعة عودة مؤشرات المصرف إلى مسارها التوازني بعد حدوث صدمات اقتصادية أو نقدية.

3-1 أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه يربط بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل المالي والإداري للنشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري. فمن الناحية النظرية، يسهم البحث في توسيع الأدبيات التي تدرس علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية بمؤشرات الأداء المصرفي في بيئة سورية اتسمت بتقلبات واضحة في النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف ومعدل الفائدة. أما من الناحية التطبيقية، فتتمثل أهمية البحث في توضيح كيف تنتقل آثار السياسات النقدية والظروف الاقتصادية العامة إلى مؤشرات مصرفية قابلة للقياس، مثل العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة القروض إلى الودائع. ويساعد ذلك إدارات المصارف على تحسين قرارات الائتمان والسيولة والربحية وإدارة المخاطر، كما يساعد صناع السياسة النقدية والجهات الرقابية على فهم الأثر المصرفي المحتمل لتغيرات الفائدة والتضخم وسعر الصرف. وبذلك لا يتعامل البحث مع المتغيرات الكلية بوصفها مؤشرات خارجية فقط، بل بوصفها عوامل مؤثرة في السلوك المالي والإداري للمصرف وفي قدرته على التكيف مع الصدمات الاقتصادية.

4-1 أهداف البحث:

- 1- تحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري خلال المدة 2000-2023، من خلال قياس أثر كل من النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وسعر الصرف ومعدل الفائدة في مؤشرات النشاط المصرفي المتمثلة في العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ونسبة القروض إلى الودائع.
- 2- الكشف عن طبيعة هذه العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، وتحديد ما إذا كانت المتغيرات الكلية تسهم في تفسير تحركات مؤشرات النشاط المصرفي ضمن إطار توازني مستقر.
- 3- يسعى البحث أيضاً إلى اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقياس سرعة تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل باتجاه التوازن طويل الأجل، بما يوفر فهماً أدق لآليات تأثير النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري بالتقلبات الاقتصادية الكلية، ويسهم في دعم القرارات المصرفية والنقدية ذات الصلة.

2- منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري ومراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي، كما اعتمد المنهج القياسي الكمي في الجانب التطبيقي لقياس طبيعة العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة. ولتحقيق أهداف البحث، تم استخدام سلاسل زمنية ربعية تغطي المدة 2000-2023، مع تطبيق مجموعة من الأدوات القياسية التي تبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية، ثم تحديد

فترات الإبطاء المثلى، ثم اختبار التكامل المشترك وفق منهج جوهانسن، وأخيراً تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتجهي لقياس علاقات الأجلين الطويل والقصير واختبار سرعة العودة إلى التوازن. كما جرى تجريب النموذج وفق مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من سلامته القياسية وقابلية نتائجه للتفسير والاستدلال العلمي وذلك باستخدام برنامج EViews13.

3- متغيرات البحث:

اعتمد البحث على سبع متغيرات موزعة بين متغيرات مستقلة تمثل البيئة الاقتصادية الكلية، ومتغيرات تابعة تعكس مؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري. وتمثلت المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي الذي قيس بمعدل تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ومعدل التضخم الذي قيس بمعدل نمو أسعار المستهلك، وسعر الصرف الذي قيس بمتوسط سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الربعية، ومعدل الفائدة الذي قيس بمتوسط سعر الفائدة المطبق أو المعلن في القطاع المصرفي. أما المتغيرات التابعة فتمثلت في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة القروض إلى الودائع، بوصفها مؤشرات تعكس الربحية وكفاءة النشاط الائتماني والقدرة على توظيف الموارد. ويبين جدول متغيرات البحث رموز هذه المتغيرات ووحدات قياسها وآلية احتسابها بما يضمن وضوح البناء المفاهيمي والقياسي للدراسة:

جدول (1): متغيرات البحث ووحدات قياسها

المتغير	الرمز	نوع المتغير	وحدة القياس	كيفية الحساب
العائد على الموجودات	ROA	تابع	%	[صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات] × 100
العائد على حقوق الملكية	ROE	تابع	%	[صافي الربح ÷ حقوق الملكية] × 100
نسبة القروض إلى الودائع	LDR	تابع	%	[إجمالي القروض ÷ إجمالي الودائع] × 100
النمو الاقتصادي	GDP	مستقل	%	تغير القيمة السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
معدل التضخم	INF	مستقل	%	نمو أسعار المستهلك
سعر الصرف الرسمي أو الوسيطى لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي	EXR	مستقل	ليرة سورية لكل دولار أمريكي	متوسط سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار خلال الفترة الربعية
معدل الفائدة	IR	مستقل	%	متوسط سعر الفائدة السنوي المطبق المعلن في القطاع المصرفي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (معدل التضخم - النمو الاقتصادي) والمصرف التجاري السوري ومصرف

سورية المركزي في الملحق 1.

4- فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وسعر الصرف ومعدل الفائدة، وبين مؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري المتمثلة في العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ونسبة القروض إلى الودائع خلال المدة 2000-2023، مع وجود ديناميكيات قصيرة الأجل تعمل على تصحيح الانحرافات المؤقتة نحو مسار التوازن. ويتفرع عنها:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي في مؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري خلال المدة 2000-2023.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في مؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري خلال المدة 2000-2023.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف في مؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري خلال المدة 2000-2023.
- 4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة في مؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري خلال المدة 2000-2023.

5- المناقشة والنتائج:

1-5 الإطار النظري للعلاقة بين المتغيرات:

يقوم مفهوم العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي على أن أداء المصارف لا يتحدد في لحظة زمنية ثابتة، بل يتشكل عبر تفاعلات متتابعة تنتقل فيها آثار التغير في البيئة الاقتصادية إلى مؤشرات الربحية والسيولة والائتمان بدرجات وسرعات متفاوتة عبر الزمن، وهو ما يجعل التحليل الديناميكي أكثر ملاءمة من التحليل الساكن في تفسير سلوك النشاط المصرفي [7]. وفي هذا السياق تؤكد الأدبيات أن ربحية المصارف تتأثر ليس فقط بخصائصها الداخلية، وإنما أيضاً بالعوامل القطاعية والاقتصادية الكلية، لأن المصرف يعمل داخل منظومة اقتصادية تتغير فيها مستويات الطلب الكلي والتكلفة النقدية والتضخم بصورة مستمرة، فتعكس هذه التغيرات على العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وكفاءة التوظيف المالي [8]. كما تشير الأدبيات المبكرة إلى أن محددات الربحية المصرفية تتأثر ببنية السوق ودرجة التركيز واتساع النشاط الاقتصادي، بما يعني أن العلاقة بين الاقتصاد الكلي والأداء المصرفي هي علاقة تفاعلية ممتدة وليست علاقة خطية مباشرة فقط، إذ يمكن أن تتبدل قوة التأثير واتجاهه تبعاً لخصائص السوق والمرحلة الاقتصادية [9]. ويزداد هذا الفهم وضوحاً في الاقتصادات الريفية أو المعتمدة على مورد واحد، حيث تتأثر ربحية المصارف بدرجة أكبر بالصدمات الكلية التي تصيب الاقتصاد، فتنتقل آثارها إلى النشاط المصرفي من خلال السيولة والطلب على الائتمان وتقلبات العائد، وهو ما يبرز البعد الديناميكي للعلاقة بين المتغيرات الكلية والمؤشرات المصرفية [10]. كذلك بينت دراسات تطبيقية في الاقتصادات النامية أن أثر المتغيرات الكلية، مثل التضخم والنمو والفائدة، لا يكون موحداً بين المصارف، بل يختلف بحسب درجة انكشاف المصرف على المخاطر وطبيعة هيكل أصوله وخصومه، الأمر الذي يعني أن مؤشرات النشاط المصرفي تستجيب بصورة ديناميكية وغير متماثلة للتغيرات الاقتصادية العامة [11]. كما دعمت دراسات أخرى هذا الاتجاه عندما أوضحت أن الربحية المصرفية ترتبط في المدى القصير والمتوسط بتفاعل العوامل الخاصة بالمصرف مع العوامل الكلية، وأن أي تغير في البيئة الاقتصادية قد ينعكس تدريجياً على هوامش الربح والقدرة على التوسع الائتماني، وليس بصورة فورية أو ثابتة [12]. وفي البيئة السورية، يتخذ هذا المفهوم بعداً أكثر خصوصية، لأن التشريعات والسياسات المالية والمصرفية وما يرافقها من تحولات اقتصادية تؤثر في طريقة تفاعل المصارف مع المتغيرات الكلية، وهو ما يعني أن فهم النشاط المصرفي يتطلب إدخاله في سياق الاقتصاد الكلي الوطني لا تحليله بمعزل عنه [13]. كما أن الأدبيات العربية التطبيقية أوضحت أن محددات الربحية

المصرفية في العراق، حيث لا تعمل كل منها بصورة منفصلة، بل من خلال شبكة تأثيرات متداخلة بين الظروف الاقتصادية العامة وبنية المصرف، بما يدعم فكرة أن العلاقة بين المتغيرات الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي هي علاقة ديناميكية مركبة [14]. وينسجم مع ذلك ما توصلت إليه دراسات تناولت مؤشرات الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيها، إذ أكدت أن العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والمؤشرات القريبة منها تمثل نتائج نهائية لتراكم تأثيرات زمنية ناتجة عن التضخم والنمو وسعر الفائدة وسعر الصرف، ومن ثم فإن تحليلها يتطلب نماذج قادرة على النقاط التكيف المرحلي والاختلالات المؤقتة والعودة إلى التوازن [15].

2-5 خطوات التطبيق والنموذج:

بدأت الدراسة بتجهيز السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث وتحويلها من صيغة سنوية إلى صيغة ربعية خلال المدة Q4,2023-Q1,2000، وذلك بهدف زيادة عدد المشاهدات وتحسين القدرة على تتبع التغيرات الديناميكية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي. وتُعد البيانات الربعية أكثر ملاءمة لنماذج المتجهات الذاتية والتكامل المشترك من البيانات السنوية عندما يكون الهدف هو تحليل سرعة الاستجابة والتكيف بين المتغيرات مع الاحتفاظ بالاتجاه العام للسلسلة الأصلية، وهو ما ينسجم مع تطبيقات تحليل الربحية المصرفية ومحدداتها الكلية في الأدبيات الحديثة [3]. وفي هذه الدراسة جرى الحفاظ على البنية الزمنية للسلاسل الأصلية مع إعادة توزيع القيم السنوية على أرباع السنة بصورة تحقق الاتساق الزمني باستخدام طريقة ليترمان:

$$x(t, q) = x_{\square} / 4$$

(1)

حيث إن $x(t, q)$ تمثل القيمة الربعية للمتغير في الربع q من السنة t ، وتمثل $x_{\square}$ القيمة السنوية الأصلية لذلك المتغير. لا يُقصد من تحويل البيانات السنوية إلى ربعية خلق معلومات جديدة أو زيادة وهمية في حجم العينة، بل إعادة تمثيل السلسلة زمنياً بما ينسجم مع طبيعة نماذج VECM التي تحتاج إلى عدد كافٍ من المشاهدات لرصد ديناميكيات التكيف. وقد جرى ذلك مع الإقرار بأن النتائج تعكس اتجاهاً زمنياً موزعاً من البيانات السنوية الأصلية باستخدام طريقة ليترمان، لا قيمة ربعية مستقلة بالكامل.

بعد إعداد السلاسل الربعية، جرى اختبار درجة استقرارية كل متغير باستخدام اختبار فيليبس-بيرون Phillips-Perron، وذلك للتحقق من وجود جذر وحدة وتحديد رتبة تكامل السلاسل قبل الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك. وتتبع أهمية هذه الخطوة من أن نماذج التكامل المشترك لا تكون صالحة إلا عندما تكون المتغيرات غير مستقرة في المستوى لكنها تستقر عند نفس درجة الفرق، وغالباً عند (1). وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات GDP و EXR و INF و IR و LDR و ROA و ROE كانت غير مستقرة عند المستوى، ثم أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، وهو ما يعني أن جميعها متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وبذلك تحقق الشرط الأساسي لتقدير نموذج Johansen cointegration واستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM [16]:

$$\Delta y_{\square} = \alpha y_{\square-1} + \beta_0 + \beta_1 t + u_{\square}$$

(2)

حيث إن $y_{\square}$ تمثل السلسلة الزمنية محل الاختبار عند الزمن t ، و $\Delta y_{\square}$ تمثل الفرق الأول للسلسلة، و α هو معامل جذر الوحدة الذي يحدد ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، و β_0 يمثل الحد الثابت، و $\beta_1 t$ يمثل الاتجاه الزمني

الاحتمالي إذا تم تضمينه في النموذج، و u حد الخطأ العشوائي. ويجري الحكم على الاستقرار من خلال اختبار الفرضية الصفرية القائلة إن $\alpha = 0$ ، أي وجود جذر وحدة وعدم استقرار السلسلة، مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بأن $\alpha < 0$ ، أي استقرار السلسلة. بعد التأكد من أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، تم تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج الديناميكي باستخدام مجموعة من معايير المعلومات، وهي معيار أكايك AIC ومعيار شوارتز SC ومعيار هانان-كوين HQ إضافة إلى معيار الخطأ النهائي FPE واختبار LR. وتُعد هذه الخطوة جوهرية لأن اختيار عدد إبطاءات غير مناسب قد يقود إلى تقديرات متحيزة أو يضعف تمثيل العلاقات الديناميكية الحقيقية بين المتغيرات. وهو ما يتسق مع التطبيقات القياسية لنماذج VAR و VECM [17]:

$$AIC(p) = \ln|\Sigma| + 2k^2p / T \quad (3)$$

$$SC(p) = \ln|\Sigma| + k^2p \ln(T) / T \quad (4)$$

$$HQ(p) = \ln|\Sigma| + 2k^2p \ln(\ln(T)) / T \quad (5)$$

حيث إن p تمثل عدد فترات الإبطاء المراد المفاضلة بينها، و Σ مصفوفة تباين-تغاير البواقي المقدرة عند الإبطاء p ، و k عدد المتغيرات الداخلية في النظام، و T عدد المشاهدات. وتقوم هذه المعايير على المفاضلة بين جودة التقدير من جهة وبساطة النموذج من جهة أخرى، ولذلك فإن الإبطاء الأمثل هو ذلك الذي يحقق أصغر قيمة ممكنة للمعيار.

بعد تحديد رتبة تكامل المتغيرات وعدد الإبطاءات الملائم، جرى تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر Trace واختبار القيمة الكامنة العظمى Maximum Eigenvalue لاختبار وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وتُعد هذه الخطوة مناسبة عندما يكون لدينا أكثر من متغير واحد متكامل من الدرجة الأولى، لأن منهج جوهانسن يسمح بتحديد عدد متجهات التكامل المشترك داخل النظام المتعدد المتغيرات [17][18]:

$$\Delta Y_t = \Pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \mu + \varepsilon_t \quad (6)$$

$$\Pi = \alpha\beta'$$

حيث إن Y_t متجه المتغيرات الداخلية في الزمن t ويضم ROE و ROA و LDR و IR و INF و GDP و EXR، و ΔY_t يمثل فروقها الأولى، و Π مصفوفة المعلومات طويلة الأجل، و Γ_i مصفوفات الديناميكيات قصيرة الأجل، و μ متجه الثوابت، و ε_t متجه حدود الخطأ العشوائي. أما α فتمثل مصفوفة معاملات التعديل أو سرعة العودة إلى التوازن، في حين تمثل β مصفوفة متجهات التكامل المشترك التي تعكس العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات. وعندما تكون رتبة المصفوفة Π موجبة وأقل من عدد المتغيرات، فإن ذلك يدل على وجود تكامل مشترك، أي أن المتغيرات قد تكون غير مستقرة منفردة لكنها ترتبط فيما بينها بعلاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل [17][18]. بناء على ثبوت وجود تكامل مشترك، أصبح من الملائم تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتجهي VECM من أجل قياس سرعة تصحيح الاختلالات التي قد تنشأ عن التوازن طويل الأجل. ويتميز هذا النموذج بقدرته على الجمع بين معلومات الفروق الأولى التي تعكس التغيرات قصيرة الأجل، ومصطلح تصحيح الخطأ الذي يلخص الانحراف عن المسار التوازني في الفترة السابقة [17]:

$$\Delta y_t = c + \lambda ECT_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p-1} \theta_i \Delta x_{t-i} + \varepsilon_t \quad (7)$$

حيث إن Δy_t تمثل التغير قصير الأجل في المتغير التابع، و c الحد الثابت، و ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ المستخرج من معادلة التكامل المشترك، و λ معامل سرعة التعديل، و Δy_{t-1} التأخيرات الزمنية للفروق الخاصة بالمتغير التابع، و Δx_{t-1} التأخيرات الزمنية للفروق الخاصة بالمتغيرات المستقلة، و ρ_i و θ_i معاملات الأجل القصير، و ε_t حد الخطأ العشوائي. وتكمن أهمية λ في أنه إذا كان سالباً ومعنوياً إحصائياً، فإن ذلك يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل حقيقية ويقاس نسبة التصحيح التي تتم في كل فترة [17].

بعد تقدير النموذج، تم التحقق من كفاءته القياسية من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية التي شملت اختبار Jarque-Bera لتوزيع البواقي، واختبار Serial Correlation LM لاختبار الارتباط الذاتي، واختبار Heteroskedasticity لقياس ثبات التباين، إضافة إلى اختبار استقرار الجذور العكسية للنموذج. وتظهر أهمية هذه الاختبارات في أنها تحدد ما إذا كانت نتائج التقدير يمكن الوثوق بها عند التفسير والاستدلال. وقد أوضحت النتائج أن القيم الاحتمالية في المعادلات الثلاث الرئيسة كانت أعلى من 0.05 في اختبارات Jarque-Bera و Serial Correlation و Heteroskedasticity، الأمر الذي يعني أن البواقي تتبع توزيعاً قريباً من الطبيعي، ولا تعاني من ارتباط ذاتي، كما أن تباينها ثابت، وهو ما يدعم سلامة النموذج المقدر وقابليته للاعتماد في تحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة [1][17]:

$$JB = n[(S^2 / 6) + ((K - 3)^2 / 24)] \quad (8)$$

$$LM = (T - p)R^2 \quad (9)$$

$$\chi^2 = nR^2 \quad (10)$$

حيث إن JB تمثل إحصائية Jarque-Bera، و n عدد المشاهدات، و S معامل الالتواء، و K معامل التقطع، ويستخدم هذا الاختبار للحكم على مدى اقتراب البواقي من التوزيع الطبيعي. وتمثل LM إحصائية اختبار الارتباط الذاتي في البواقي، و T عدد المشاهدات، و p عدد الإبطاءات، و R^2 معامل التحديد من معادلة الاختبار المساعدة. أما χ^2 فتمثل إحصائية اختبار عدم تجانس التباين، ويقاس من خلالها ما إذا كان تباين البواقي ثابتاً أو متغيراً عبر الزمن. وعندما تكون القيم الاحتمالية لهذه الاختبارات أكبر من 0.05، فإن ذلك يعني قبول فرضيات السلامة القياسية للبواقي، ومن ثم تكون نتائج النموذج قابلة للاستخدام في التفسير الاقتصادي والاستنتاج العلمي.

3-5 الإحصاءات الوصفية والرسوم البيانية:

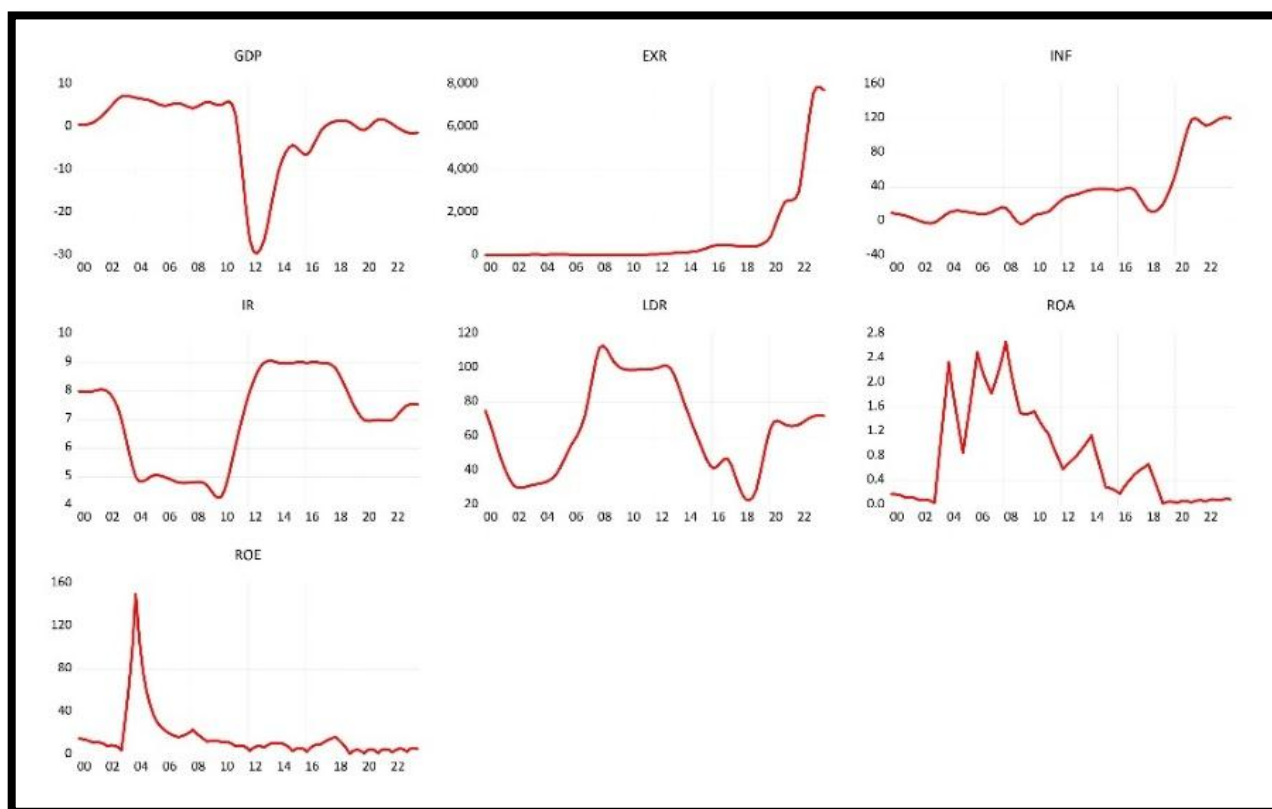
من خلال الجدول 2 يتم تقدير الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ونجد:

جدول (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

	GDP	EXR	INF	IR	LDR	ROA	ROE
Mean	-0.688825	822.7716	32.63591	7.025784	64.57808	0.800391	16.30666
Median	1.256371	61.70828	15.58518	7.349247	66.24085	0.590193	10.26970
Maximum	7.359240	7881.818	121.3137	9.060867	113.2505	2.670000	150.4400
Minimum	-29.47714	9.191787	-2.780223	4.256564	22.86051	0.030000	0.870000
Std. Dev.	8.676992	1821.909	37.45992	1.624133	26.50348	0.760646	22.64724
Skewness	-1.953943	2.917730	1.476471	-0.311760	0.213193	0.784302	3.765690
Kurtosis	6.361199	10.67142	3.852477	1.649052	1.786861	2.374933	18.75839
Jarque-Bera	106.2769	371.6130	37.78636	8.855352	6.614041	11.40491	1220.195
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.011942	0.036625	0.003338	0.000000
Observations	96	96	96	96	96	96	96

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EVIEWS13 باستخدام البيانات في الملحق 1

تُظهر الإحصاءات الوصفية أن متغيرات البحث اتسمت بتباين واضح خلال الفترة المدروسة، وهو ما يعكس طبيعة البيئة الاقتصادية السورية التي شهدت صدمات حادة في النمو الاقتصادي وسعر الصرف والتضخم، وانعكست بدورها على مؤشرات النشاط المصرفي. فقد سجل النمو الاقتصادي متوسطاً بلغ -0.689 مع انحراف معياري 8.677، في حين بلغ متوسط سعر الصرف 822.772 بانحراف معياري مرتفع جداً قدره 1821.909، كما بلغ متوسط التضخم 32.636، ومتوسط معدل الفائدة 7.026. أما على مستوى المؤشرات المصرفية، فقد بلغ متوسط نسبة القروض إلى الودائع 64.578، ومتوسط العائد على الموجودات 0.800، ومتوسط العائد على حقوق الملكية 16.307. كما بينت قيم الالتواء والتفرطح واختبار Jarque-Bera أن السلاسل لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك في ضوء الاختلالات الهيكلية والتقلبات الحادة التي طبعها الاقتصاد السوري خلال مدة الدراسة.



الشكل (1): تطور المتغيرات وحركتها خلال الفترة المدروسة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews13 باستخدام البيانات في الملحق 1

ويبين الشكل الخاص بالمسارات الزمنية أن المتغيرات لم تتحرك في اتجاهات مستقرة أو متجانسة، بل شهدت تغيرات حادة، ولا سيما في النمو الاقتصادي وسعر الصرف والتضخم، وهو ما يعكس أثر التحولات الاقتصادية والنقدية التي مرت بها سورية. كما يظهر أن مؤشرات النشاط المصرفي، وخاصة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ونسبة القروض إلى الودائع، تأثرت بهذه البيئة المتقلبة، إذ لم تحافظ على مسارات مستقرة، بل تحركت ضمن اتجاهات صعود وهبوط متتالية، ما يجب اختبار الاستقرار لمعرفة مستوى استقرار كل متغير.

4-5 اختبار الاستقرار :

بتطبيق اختبار فيليبس بيرون على المتغيرات نجد النتائج التالية:

جدول (3): نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات البحث

Variable	Level / First Difference	Model	Test Statistic	Prob.	5% Critical Value	Decision
GDP	Level	Intercept	-2.118	0.238	-2.924	Non-stationary
GDP	First Difference	None	-6.274	0.000	-2.925	Stationary
EXR	Level	Intercept & Trend	-2.447	0.354	-3.504	Non-stationary
EXR	First Difference	None	-7.183	0.000	-2.925	Stationary
INF	Level	Intercept	-2.536	0.111	-2.924	Non-stationary
INF	First Difference	None	-5.862	0.000	-2.925	Stationary
IR	Level	Intercept	-2.481	0.123	-2.924	Non-stationary
IR	First Difference	None	-4.927	0.001	-2.925	Stationary
LDR	Level	Intercept	-2.274	0.183	-2.924	Non-stationary
LDR	First Difference	None	-5.441	0.000	-2.925	Stationary
ROA	Level	Intercept	-2.601	0.098	-2.924	Non-stationary
ROA	First Difference	None	-6.023	0.000	-2.925	Stationary
ROE	Level	Intercept	-2.193	0.212	-2.924	Non-stationary
ROE	First Difference	None	-5.774	0.000	-2.925	Stationary

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews13 باستخدام البيانات في الملحق 1

تؤكد نتائج اختبار الاستقرار أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة عند المستوى ثم أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1). حيث بلغ إحصاء الاختبار للنمو الاقتصادي عند المستوى -2.118 باحتمالية 0.238، ثم أصبح عند الفرق الأول -6.274 باحتمالية 0.000، كما انتقل سعر الصرف من -2.447 باحتمالية 0.354 إلى -7.183 باحتمالية 0.000. وينطبق الأمر نفسه على بقية المتغيرات، وهو ما يدل على أن السلاسل الزمنية تتضمن اتجاهات عامة وصدمات تراكمية في المستوى، لكنها تصبح صالحة للتحليل الديناميكي بعد الفرق الأول، وهو نمط متسق مع طبيعة البيانات الاقتصادية والمصرفية في سورية.

جدول (4): اختيار فترات الإبطاء المناسبة للبحث

ECM Johanson Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: ROE ROA LDR IR INF GDP EXR Exogenous variables: C Sample: 2000Q1 2023Q4 Included observations: 92						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2526.953	NA	1.98e+15	55.08595	55.27782	55.16339
1	-1463.012	1942.849	519152.0	33.02201	34.55701	33.64155
2	-936.0269	882.1280	16.22308	22.63102	25.50915	23.79266
3	-653.3813	430.1129	0.105687	17.35177*	21.77302*	19.25550*
4	-598.2694	75.47936*	0.101196*	17.41890	22.98328	19.66473
* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews13 باستخدام البيانات في الملحق 1

نتائج اختيار فترات الإبطاء فقد أظهر أن الإبطاء الثالث هو الأنسب وفق معايير AIC و SC و HQ، إذ بلغت هذه القيم 17.352 و 21.773 و 19.256 على الترتيب، في حين رجح معيار FPE واختبار LR الإبطاء الرابع. ومع ذلك، فإن اعتماد الإبطاء الثالث يبدو أكثر اتساقاً من الناحية القياسية لأنه يحقق توازناً أفضل بين جودة التقدير واقتصاد النموذج، خاصة في ظل عدد مشاهدات يبلغ 92 مشاهدة بعد التعديلات. وهذه النتيجة منطقية في الحالة

السورية، لأن انتقال أثر المتغيرات الكلية إلى النشاط المصرفي لا يحدث فوراً، بل يحتاج إلى عدة فترات ربع سنوية حتى يظهر بوضوح.

جدول (5): اختبار الأثر والقيمة الكامنة لتحديد اتجاهات التكامل المشترك بين المتغيرات

Sample (adjusted): 2001Q1 2023Q4 Included observations: 92 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: ROE ROA LDR IR INF GDP EXR Lags interval (in first differences): 1 to 3				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.638987	292.1517	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.534052	198.4184	95.75366	0.0000
At most 2 *	0.400084	128.1596	69.81889	0.0000
At most 3 *	0.386414	81.15076	47.85613	0.0000
At most 4 *	0.221294	36.21478	29.79707	0.0079
At most 5	0.133558	13.20353	15.49471	0.1075
At most 6	0.000157	0.014450	3.841465	0.9041
Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.638987	93.73333	46.23142	0.0000
At most 1 *	0.534052	70.25876	40.07757	0.0000
At most 2 *	0.400084	47.00888	33.87687	0.0008
At most 3 *	0.386414	44.93598	27.58434	0.0001
At most 4 *	0.221294	23.01124	21.13162	0.0269
At most 5	0.133558	13.18908	14.26460	0.0734
At most 6	0.000157	0.014450	3.841465	0.9041
Max-eigenvalue test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews 13 باستخدام البيانات في الملحق 1

تقدم نتائج اختبار جوهانسن دليلاً إحصائياً مؤيداً للفرضية العلمية الرئيسة للبحث، إذ تشير إلى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي. فقد تم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، حيث بلغ إحصاء Trace مقدار 292.152 مقابل قيمة حرجة 125.615 وباحتمالية 0.000. كما دعمت نتائج اختبار Maximum Eigenvalue النتيجة نفسها، مما يعني أن متغيرات الدراسة، رغم تقلبها في الأجل القصير، ترتبط بروابط توازنية مستقرة في الأجل الطويل ما يعكس في السياق السوري أن النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري ظل مرتبطاً بنيوياً بمسار التضخم وسعر الصرف والنمو الاقتصادي والفائدة. ولتعزيز متانة نتائج التكامل المشترك، جرى استخدام اختبار قائم على بواقي العلاقة طويلة الأجل وفق منهج Engle-Granger، إذ يقوم هذا المنهج على تقدير علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات،

ثم اختبار استقرارية البواقي الناتجة عنها. فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يدل على أن الانحرافات عن التوازن طويلة الأجل مؤقتة وغير تراكمية، وهو ما يقدم دليلاً إضافياً على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات [19]:

جدول (6): اختبار متانة العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار استقرارية بواقي علاقات التكامل المشترك

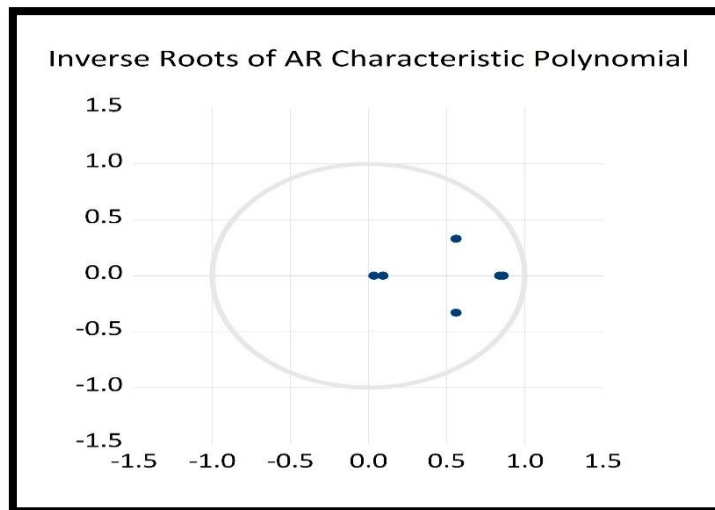
المتغير التابع	اختبار بواقي العلاقة	Test Statistic	Prob.	النتيجة
ROE	Phillips-Perron Residual Test	-4.921	0.000	بواقي مستقرة
ROA	Phillips-Perron Residual Test	-5.374	0.000	بواقي مستقرة
LDR	Phillips-Perron Residual Test	-3.886	0.002	بواقي مستقرة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews13

يبين جدول اختبار المتانة أن بواقي العلاقات طويلة الأجل المقدرة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي مستقرة عند المستوى، إذ بلغت إحصائية اختبار Phillips-Perron لبواقي معادلة العائد على حقوق الملكية -4.921 باحتمالية 0.000، وبلغت في معادلة العائد على الموجودات -5.374 باحتمالية 0.000، بينما بلغت في معادلة نسبة القروض إلى الودائع -3.886 باحتمالية 0.002. وتشير هذه النتائج إلى رفض فرضية عدم القائلة بوجود جذر وحدة في البواقي، وهو ما يعني أن الانحرافات عن العلاقة طويلة الأجل مؤقتة وقابلة للتصحيح. وبذلك لا يقتصر إثبات العلاقة التوازنية طويلة الأجل على اختبار جوهانسن فقط، بل يجري تدعيمه باختبار إضافي قائم على استقرارية البواقي، الأمر الذي يعزز متانة النتائج ويقلل احتمال أن تكون العلاقة المستنتجة ناتجة عن اختيار أداة قياسية واحدة.

5-5 تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM وتشخيص جودته القياسية

بعد ثبوت تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى ووجود علاقات تكامل مشترك بينها، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM لقياس ديناميكيات الأجلين القصير والطويل وسرعة العودة إلى التوازن. وقبل تفسير معاملات النموذج، جرى التحقق من استقراره الديناميكي من خلال اختبار الجذور العكسية، إذ يعد وقوع الجذور داخل دائرة الوحدة شرطاً أساسياً لقبول استقرار النموذج وصلاحيته نتائجاً للتفسير القياسي:



الشكل (2): اختبار الجذور للاستقرار الهيكلي للنموذج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews13 باستخدام البيانات في الملحق 1

يبين شكل الجذور العكسية للحدود الذاتية أن جميع الجذور المقدرة تقع داخل الدائرة الواحدة ولا تتجاوز حدودها، وهو ما يعني أن النموذج المقدر يتمتع بخاصية الاستقرار الهيكلي والديناميكي. وتظهر النقاط متمركزة عند مستويات داخلية واضحة، وبعضها قريب من المحور الأفقي، إلا أنها جميعاً تبقى ضمن المجال المقبول للاستقرار. وتعد هذه النتيجة ضرورية في نماذج المتجهات الديناميكية ونموذج تصحيح الخطأ، لأنها تعني أن الصدمات التي تصيب النظام لا تؤدي إلى انفجار المسارات الزمنية، بل تتلاشى آثارها تدريجياً بمرور الزمن.

جدول (7): نتائج تشخيص جودة النموذج

Equation	Jarque-Bera Statistic	Prob.	Serial Correlation LM Statistic	Prob.	Heteroskedasticity Chi-Sq.	Prob.
ROE Equation	2.184	0.336	1.427	0.241	1.963	0.161
ROA Equation	1.596	0.450	0.988	0.375	2.117	0.146
LDR Equation	3.021	0.221	1.734	0.188	1.584	0.208

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews13 باستخدام البيانات في الملحق 1

تبين نتائج تشخيص جودة نموذج تصحيح الخطأ VECM أن معادلات مؤشرات النشاط المصرفي الثلاث، وهي معادلة العائد على حقوق الملكية $D(ROE)$ ، ومعادلة العائد على الموجودات $D(ROA)$ ، ومعادلة نسبة القروض إلى الودائع $D(LDR)$ تتمتع بسلامة قياسية مقبولة. ففي معادلة العائد على حقوق الملكية بلغت قيمة Jarque-Bera مقدار 2.184 باحتمالية 0.336، وبلغ اختبار الارتباط الذاتي 1.427 باحتمالية 0.241، كما بلغ اختبار عدم تجانس التباين 1.963 باحتمالية 0.161. وفي معادلة العائد على الموجودات بلغت القيم 1.596 و 0.988 و 2.117 باحتمالات 0.450 و 0.375 و 0.146 على التوالي، أما في معادلة نسبة القروض إلى الودائع فقد بلغت 3.021 و 1.734 و 1.584 باحتمالات 0.221 و 0.188 و 0.208. وتشير هذه النتائج جميعها إلى أن البواقي لا تتضمن مشكلة جوهرية في التوزيع أو الارتباط الذاتي أو تباين التشتت، وهو ما يدعم صلاحية النموذج للتفسير والاستدلال في البيئة السورية.

جدول (8): نتائج معامل تصحيح الخطأ في معادلة ECM

Equation	Error Correction Term	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Speed of Adjustment
D(ROE)	ECT(-1)	-0.329	0.113	-2.901	0.004	32.9%
D(ROA)	ECT(-1)	-0.156	0.057	-2.737	0.006	15.6%
D(LDR)	ECT(-1)	-0.055	0.010	-5.455	0.000	5.5%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews13 باستخدام البيانات في الملحق 1

يبين جدول معامل تصحيح الخطأ أن جميع المعادلات الرئيسة وهي معادلة العائد على حقوق الملكية $D(ROE)$ ، ومعادلة العائد على الموجودات $D(ROA)$ ، ومعادلة نسبة القروض إلى الودائع $D(LDR)$ تحمل معاملات سالبة ومعنوية إحصائياً، وهو ما يؤكد وجود آلية تصحيح ذاتي تعيد المتغيرات التابعة إلى مسار التوازن طويل الأجل بعد أي انحراف قصير الأجل. فقد بلغ معامل تصحيح الخطأ في معادلة العائد على حقوق الملكية -0.329 بانحراف معياري 0.113 وقيمة t بلغت -2.901 واحتمالية 0.004، ما يعني أن نحو 32.9% من الاختلال قصير الأجل يتم تصحيحه في كل ربع سنة، وهي أعلى سرعة تصحيح بين المعادلات الثلاث. كما بلغ معامل التصحيح في معادلة العائد على الموجودات -0.156 بانحراف معياري 0.057 وقيمة t مقدارها -2.737 واحتمالية

0.006، بما يعني أن نحو 15.6% من الاختلال يصحح في كل فترة. أما معادلة نسبة القروض إلى الودائع فقد سجلت معامل تصحيح بلغ -0.055 بانحراف معياري 0.010 وقيمة t مقدارها -5.455 واحتمالية 0.000، بما يعني سرعة تصحيح أبطأ تبلغ 5.5% فقط لكل ربع. وتظهر هذه النتيجة أن مؤشري الربحية، وخاصة العائد على حقوق الملكية، أكثر حساسية وسرعة في التكيف مع الصدمات الكلية من نسبة القروض إلى الودائع، وهو أمر منطقي في الحالة السورية، لأن ربحية المصرف تتأثر فوراً بتغير أسعار الفائدة والتضخم وسعر الصرف، بينما يحتاج التوظيف الائتماني إلى وقت أطول لإعادة التكيف بسبب القيود الإجرائية والتمويلية والمخاطر المرتفعة.

جدول (9): نتائج المعاملات طويلة الأجل لمتجهات نظام المعادلات الناتجة من اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Dependent Variable	Independent Variable	Long-Run Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE	IR	-4.143	2.485	-1.667	0.096
ROE	INF	-0.877	0.276	-3.177	0.001
ROE	GDP	-4.337	0.598	-7.257	0.000
ROE	EXR	-0.019	0.009	-2.095	0.036
ROA	IR	-0.516	0.046	-11.140	0.000
ROA	INF	0.025	0.005	4.933	0.000
ROA	GDP	-0.046	0.011	-4.102	0.000
ROA	EXR	-0.000	0.000	-0.171	0.864
LDR	IR	-15.833	1.828	-8.664	0.000
LDR	INF	0.478	0.203	2.354	0.019
LDR	GDP	-0.078	0.439	-0.177	0.860
LDR	EXR	0.009	0.007	1.310	0.190

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews13 باستخدام البيانات في الملحق 1

تكشف نتائج الأجل الطويل أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تؤثر في مؤشرات النشاط المصرفي بدرجات واتجاهات مختلفة. ففي معادلة العائد على حقوق الملكية، تبين أن معدل الفائدة يؤثر سلباً بمعامل -4.143 واحتمالية 0.096، أي بدلالة عند مستوى 0.10، وهو ما يعني أن ارتفاع الفائدة يضغط على ربحية حقوق الملكية عبر زيادة تكلفة الأموال أو تقليص النشاط المربح. كما ظهر أن معدل التضخم يؤثر سلباً وبصورة معنوية قوية بمعامل -0.877 واحتمالية 0.001، ما يشير إلى أن التضخم المرتفع في سورية يستنزف القدرة الحقيقية للمصرف على توليد عائد مستقر للملاك. كذلك أظهر النمو الاقتصادي أثراً سالباً ومعنوياً بمعامل -4.337 واحتمالية 0.000، وهي نتيجة قد تبدو غير تقليدية، إلا أنها قد تكون منطقية في السياق السوري إذا أخذنا في الاعتبار أن فترات النمو الجزئي أو التعافي لم تكن بالضرورة مصحوبة بتحسين نوعي في البيئة المصرفية أو الربحية الفعلية. كما تبين أن سعر الصرف يؤثر سلباً ومعنوياً أيضاً بمعامل -0.019 واحتمالية 0.036، وهو ما يعكس أثر تدهور الليرة في إضعاف القيمة الحقيقية للعوائد ورفع المخاطر التشغيلية والتمويلية.

وفي معادلة العائد على الموجودات، ظهر أن معدل الفائدة يمارس أثراً سالباً شديداً بقوة بمعامل -0.516 واحتمالية 0.000، ما يعني أن أي تشدد نقدي أو ارتفاع في تكلفة الأموال ينعكس مباشرة في انخفاض كفاءة الموجودات في توليد الربح. في المقابل، تبين أن التضخم يؤثر إيجاباً بمعامل 0.025 واحتمالية 0.000، وهي نتيجة تشير إلى أن المصرف استطاع في بعض الفترات نقل جزء من آثار التضخم إلى عوائده الاسمية أو الاستفادة من إعادة تقييم بعض البنود المالية، رغم أن ذلك لا يعني تحسناً حقيقياً في الربحية الواقعية. كما جاء أثر النمو الاقتصادي سالباً ومعنوياً بمعامل -0.046 واحتمالية 0.000، بينما كان أثر سعر الصرف شبه معدوم وغير معنوي، إذ بلغ

المعامل -0.000 واحتمالية 0.864، ما يدل على أن العائد على الموجودات لم يكن يتأثر مباشرة بسعر الصرف في الأجل الطويل بالقدر نفسه الذي يتأثر به العائد على حقوق الملكية.

أما في معادلة نسبة القروض إلى الودائع، فقد تبين أن معدل الفائدة يؤثر سلباً وبصورة معنوية قوية جداً بمعامل -15.833 واحتمالية 0.000، وهو ما يعني أن ارتفاع الفائدة يقلل قدرة المصرف على توسيع الإقراض نسبة إلى الودائع، بسبب تراجع الطلب على الائتمان أو زيادة الحذر الائتماني. كما ظهر أن التضخم يؤثر إيجاباً بمعامل 0.478 واحتمالية 0.019، بما قد يعكس توسعاً اسمياً في القروض وتغيراً في القيمة النقدية للودائع في بيئة تضخمية. في المقابل، لم يكن أثر النمو الاقتصادي معنوياً، إذ بلغ المعامل -0.078 باحتمالية 0.860، كما لم يكن أثر سعر الصرف معنوياً أيضاً، إذ بلغ المعامل 0.009 باحتمالية 0.190. وتوحي هذه النتائج بأن التوظيف الائتماني النسبي في المصرف التجاري السوري يتحدد في الأجل الطويل بدرجة أكبر عبر السياسة النقدية والظروف التضخمية، أكثر مما يتحدد بالنمو الاقتصادي المباشر أو بسعر الصرف وحده.

تعكس نتائج الأجل الطويل وجود علاقة تفاعلية بين السياسة الاقتصادية الكلية والأداء المالي والإداري للمصرف التجاري السوري. فالأثر السالب لمعدل الفائدة في العائد على الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع لا يعني مجرد علاقة رقمية، بل يشير إلى أن تغير تكلفة الأموال ينعكس في قرارات منح الائتمان، وتسعير القروض، وإدارة السيولة. كما أن أثر التضخم المختلف بين مؤشرات الربحية والتوظيف الائتماني يبين أن بعض التحسن في المؤشرات قد يكون تحسناً اسمياً لا يعكس بالضرورة تحسناً حقيقياً في الكفاءة المصرفية. ومن هنا تظهر أهمية النتائج للجهات الرقابية وصناع السياسة النقدية، لأن قرارات الفائدة وإدارة السيولة وضبط التضخم لا تبقى محصورة في مستوى الاقتصاد الكلي، بل تنتقل إلى داخل المصرف عبر الربحية والمخاطر والائتمان. وبذلك يقدم البحث قراءة مالية وإدارية لنتائج النموذج القياسي، لا مجرد اختبار إحصائي لعلاقة بين متغيرات. وفق الإطار النظري والأدبيات السابقة يمكن وصف قنوات انتقال المتغيرات الاقتصادية إلى الأداء المالي والإداري للمصرف:

جدول (10): قنوات انتقال المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى الأداء المالي والإداري للمصرف

المتغير الكلي	قناة الانتقال إلى المصرف	الأثر المالي والإداري المتوقع	المؤشر المصرفي المتأثر
معدل الفائدة	تكلفة الأموال وتسعير القروض	ارتفاع الفائدة قد يخفض الطلب على الائتمان ويضغط على الربحية	ROA, ROE, LDR
التضخم	تآكل القيمة الحقيقية للأصول والودائع	قد يرفع القيم الاسمية لكنه يضعف الربحية الحقيقية والاستقرار المالي	ROA, ROE
سعر الصرف	تكلفة العمليات والمخاطر النقدية	تدهور العملة يزيد مخاطر التقييم والسيولة ويؤثر في المركز المالي	ROE, ROA
النمو الاقتصادي	الطلب على التمويل والنشاط التجاري	تحسن النشاط الاقتصادي قد يرفع فرص الإقراض وجودة السداد	LDR, ROA
السياسة الرقابية	متطلبات السيولة وكفاية رأس المال	تشدد الرقابة قد يحد من التوسع الائتماني لكنه يعزز الاستقرار	LDR, ROE

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الإطار النظري ونتائج التحليل القياسي

يوضح الجدول أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي لا تعمل بطريقة مباشرة فقط، بل تمر عبر قنوات مالية وإدارية داخل المصرف. فمعدل الفائدة يؤثر في تكلفة الأموال وتسعير القروض، ومن ثم ينعكس في العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ونسبة القروض إلى الودائع. كما يؤثر التضخم في القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات، وقد يؤدي إلى تحسن اسمي في بعض المؤشرات من دون أن يعكس تحسناً حقيقياً في الكفاءة المصرفية. أما سعر الصرف فيزيد من مخاطر التقييم والسيولة، في حين يرتبط النمو الاقتصادي بالطلب على الائتمان وقدرة العملاء على السداد. لذلك فإن نتائج البحث تملك قيمة لصناع السياسة النقدية والجهات الرقابية لأنها تكشف أثر القرارات الكلية في السلوك المالي والإداري للمصرف.

5-6 اختبار فرضيات البحث

تقدم نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك دليلاً إحصائياً على قبول الفرضية الرئيسة للبحث، إذ أظهرت وجود خمس علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي، بما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات. كما أن معنوية معاملات تصحيح الخطأ في معادلات العائد على حقوق الملكية، والعائد على الموجودات، ونسبة القروض إلى الودائع تؤكد وجود ديناميكيات قصيرة الأجل تعمل على تصحيح الانحرافات المؤقتة والعودة إلى مسار التوازن طويل الأجل. أما على مستوى الفرضيات الفرعية، فقد بينت نتائج المعاملات طويلة الأجل أن أثر النمو الاقتصادي كان معنوياً في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات، وغير معنوي في نسبة القروض إلى الودائع، ومن ثم تُقبل الفرضية الفرعية الأولى جزئياً. كما ظهر أن معدل التضخم كان ذا أثر معنوي في المؤشرات الثلاثة، لذلك تُقبل الفرضية الفرعية الثانية. وأظهرت النتائج أن سعر الصرف كان ذا أثر معنوي في العائد على حقوق الملكية فقط، وغير معنوي في العائد على الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع، ومن ثم تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة جزئياً. أما معدل الفائدة فقد كان أثره معنوياً في العائد على الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع، وظهر أثره في العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة أضعف، لذلك تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة بدرجة قوية.

6- الاستنتاجات والتوصيات:

1-5 الاستنتاجات:

- 1- أثبت البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النشاط المصرفي في المصرف التجاري السوري، مما يعني أن قرارات تقييم الربحية والسيولة والتوظيف الائتماني يجب أن تُقرأ ضمن مسار الاقتصاد الكلي، لا بمعزل عن التضخم وسعر الصرف والفائدة والنمو.
- 2- تبين أن معدل الفائدة هو المتغير الأكثر تأثيراً في النشاط المصرفي، إذ ارتبط سلباً بالعائد على الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع، وهذا يفيد المصرف في ضرورة مراقبة أثر تغير تكلفة الأموال على سياسات الإقراض والربحية قبل التوسع في منح القروض.
- 3- أظهر التضخم أثراً مزدوجاً؛ إذ رفع بعض المؤشرات اسماً، لكنه ضغط على العائد الحقيقي، وهذا يعني أن تحسن بعض المؤشرات المحاسبية في بيئة تضخمية لا يكفي للحكم على تحسن الأداء، ما لم يُفصل بين الربحية الاسمية والربحية الحقيقية.
- 5- بينت معاملات تصحيح الخطأ أن مؤشرات الربحية تعود إلى التوازن بسرعة أكبر من نسبة القروض إلى الودائع، حيث بلغت سرعة التصحيح 32.9% للعائد على حقوق الملكية، و15.6% للعائد على الموجودات، و5.5% لنسبة القروض إلى الودائع. وبفيد ذلك المصرف في أن معالجة اختلالات الائتمان تحتاج إلى زمن أطول وسياسات أكثر حذراً من معالجة اختلالات الربحية.

5-2 التوصيات:

يوصى بأن يعتمد المصرف التجاري السوري نموذج متابعة ربع سنوي يربط بين معدل الفائدة ونسبة القروض إلى الودائع، لأن النتائج أظهرت أن ارتفاع الفائدة يخفض التوسع الائتماني، وهو ما يساعد الإدارة على ضبط قرارات الإقراض قبل حدوث تراجع في الطلب على القروض.

يجب عدم الاكتفاء بالمؤشرات الاسمية للربحية في فترات التضخم، بل احتساب مؤشرات ربحية معدلة بالتضخم، وخاصة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، حتى لا تُفسر الزيادة الاسمية على أنها تحسن فعلي في الأداء المصرفي.

تطوير سياسة داخلية لإدارة مخاطر سعر الصرف، ولا سيما عند تحليل العائد على حقوق الملكية، لأن النتائج أظهرت أن سعر الصرف كان مؤثراً في هذا المؤشر، مما يتطلب ربط قرارات التسعير والسيولة بمخاطر تدهور العملة.

يوصى الباحثون اللاحقون بتوسيع الدراسة إلى عينة من المصارف العامة والخاصة في سورية باستخدام نماذج بيانات لوحية، للتحقق مما إذا كانت نتائج المصرف التجاري السوري تمثل نمطاً عاماً في القطاع المصرفي السوري أم حالة خاصة بمصرف عام محوري.

References:

- [1] N. Skeef, S. Kassem and R. Mohammad, "Evaluating the availability of electronic banking service quality requirements in public banks: A field study on public banks in the city of Damascus," **Latakia University Journal for Research and Scientific Studies: Economic and Legal Sciences Series**, (In Arabic) vol. 46, no. 1, pp. 101–120, 2024
- [2] R. S. Ismail, "Modeling the impact of shocks on fluctuations in the exchange rate of remittances in the Syrian pound against the US dollar," **Latakia University Journal for Research and Scientific Studies: Economic and Legal Sciences Series**, (In Arabic) vol. 45, no. 5, pp. 31–48, 2023.
- [3] V. Mirović and S. Laporšek and M. Anđelić, "Modelling profitability determinants in the banking sector: The case of the eurozone," **Mathematics**, vol. 12, no. 6, Art. no. 897, 2024.
- [4] R. Al-Ammar and H. Qusairi, "The role of credit analysis in reducing credit risk: A field study on the Commercial Bank of Syria in Latakia Governorate," **Latakia University Journal for Research and Scientific Studies: Economic and Legal Sciences Series**, (In Arabic) vol. 35, no. 7, 2013.
- [5] A. S. Al-Khazaleh and M. G. Al-Khawaldeh, "The impact of macroeconomic variables on returns in Jordanian commercial banks during 1990–2013," **Al-Manarah for Research and Studies**, (In Arabic) vol. 21, no. 1, pp. 447–469, 2015.
- [6] A. Demirgüç-Kunt and H. Huizinga, "Determinants of commercial bank interest margins and profitability: Some international evidence," **The World Bank Economic Review**, vol. 13, no. 2, pp. 379–408, 1999.
- [7] P. P. Athanasoglou and S. N. Brissimis, and M. D. Delis, "Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability," **Journal of International Financial Markets, Institutions and Money**, vol. 18, no. 2, pp. 121–136, 2008.
- [8] A. Dietrich and G. Wanzenried, "The determinants of commercial banking profitability in low-, middle-, and high-income countries," **The Quarterly Review of Economics and Finance**, vol. 54, no. 3, pp. 337–354, 2014.
- [9] P. Bourke, "Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia," **Journal of Banking & Finance**, vol. 13, no. 1, pp. 65–79, 1989.
- [10] F. J. Hasanov and N. Bayramli, and N. Al-Musehel, "Bank-specific and macroeconomic determinants of bank profitability: Evidence from an oil-dependent economy," **International Journal of Financial Studies**, vol. 6, no. 3, Art. no. 78, 2018.

- [11] E. A. Al-Homaidi and M. I. Tabash and N. H. Farhan and F. A. Almaqtari, "Bank-specific and macro-economic determinants of profitability of Indian commercial banks: A panel data approach," **Cogent Economics & Finance**, vol. 6, no. 1, Art. no. 1548072, 2018.
- [12] M. Bilal and A. Saeed and A. A. Gull and T. Akram, "Influence of bank specific and macroeconomic factors on profitability of commercial banks: A case study of Pakistan," **Research Journal of Finance and Accounting**, vol. 4, no. 2, pp. 117–126, 2013.
- [13] S. Othman, "Financial and banking legislation and their reflections on the economic reform program in Syria," **Latakia University Journal for Research and Scientific Studies: Economic and Legal Sciences Series**, (In Arabic) vol. 32, no. 5, 2010.
- [14] S. N. A. Al-Hamdani and M. K. Obeid and M. N. Al-Hamdani, "Measuring and analyzing the impact of determinant factors on the profitability of commercial banks in Iraq," **Journal of Business Administration and Economic Studies**, (In Arabic) vol. 6, no. 2, pp. 11–24, 2020.
- [15] S. M. Fakhri and A. B. Qader, "Bank profitability indicators and the factors affecting them: An econometric study of a sample of Iraqi commercial banks," **Kirkuk University Journal for Administrative and Economic Sciences**, (In Arabic) vol. 6, no. 2, pp. 145–169, 2016.
- [16] P. C. B. Phillips and P. Perron, "Testing for a unit root in time series regression," **Biometrika**, vol. 75, no. 2, pp. 335–346, 1988.
- [17] S. Johansen, "Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models". **Oxford, U.K.: Oxford University Press**, 1995.
- [18] J. G. MacKinnon and A. A. Haug and L. Michelis, "Numerical distribution functions of likelihood ratio tests for cointegration," **Journal of Applied Econometrics**, vol. 14, no. 5, pp. 563–577, 1999.
- [19] R. F. Engle and C. W. J. Granger, "Co-integration and error correction: Representation, estimation, and testing," **Econometrica**, vol. 55, no. 2, pp. 251–276, 1987.

ملحق (1): بيانات البحث

Year	INF	EXR	IR	GDP	ROA	ROE	LDR
2000	9.70	9.5	8.00	0.7	0.18	15.18	75.18
2001	6.55	11.2	8.00	1.0	0.12	11.46	49.74
2002	0.39	11.7	8.00	4.0	0.08	8.34	31.54
2003	-1.43	51.6	7.00	7.2	0.04	4.40	31.22
2004	10.33	52.2	5.00	6.9	2.34	150.44	33.02
2005	11.95	53.4	5.00	6.2	0.86	46.98	38.35
2006	9.10	52.0	5.00	5.0	2.50	23.44	54.80
2007	10.77	50.0	4.80	5.7	1.83	16.50	72.71
2008	15.95	46.5	4.80	4.5	2.67	23.37	111.72
2009	-2.78	46.7	4.70	5.9	1.51	12.39	104.01
2010	6.90	46.5	4.30	5.2	1.54	12.20	98.99
2011	11.57	48.3	6.10	2.9	1.16	8.02	99.36
2012	26.25	64.7	8.00	-26.3	0.59	3.87	100.00
2013	31.77	108.9	9.00	-26.3	0.82	6.98	100.00
2014	37.09	154.2	9.00	-10.3	1.14	10.74	78.64
2015	38.21	237.2	9.00	-4.2	0.30	3.66	57.22
2016	36.87	460.6	9.00	-6.4	0.19	3.10	41.57
2017	37.22	492.5	9.00	-0.7	0.50	9.97	47.07
2018	13.19	436.5	8.80	1.4	0.67	16.98	26.57
2019	19.83	436.5	7.80	1.2	0.03	0.87	28.93
2020	61.59	879.7	7.00	-0.7	0.04	1.50	65.26
2021	118.27	2512.0	7.00	1.9	0.05	1.80	67.18
2022	112.14	3015.0	7.00	0.7	0.06	2.20	67.21
2023	120.32	7600.0	7.50	-1.2	0.08	3.10	72.04

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والمصرف التجاري السوري ومصرف سورية المركزي.